ازدياد انتقادات السلطة في القاهرة مؤخرا بسبب موافقتها على «سيادة مختلة» في سيناء

على اسرائيل التعاون مع مصر في موضوع الانفاق في محور صلاح الدين لا اتهامها

■ يحتل محور صلاح الدين العناوين، ويدور النقاش على امكانية تنفيذ عملية عسكرية لوضع حد لظاهرة التهريبات بواسطة الأنفاق. يبالغون اولئك الذين يدعون الى احتلال شريط واسع على امتداد المحور من جديد داخل مناطق القطاع.

بموازاة ذلك، تزداد الاصوات التي تلقي على مصر مسؤولية القضاء على ظاهرة الأنفاق ـ وذلك مع تمام سنة على تنفيذ اتفاق نشر القوات المصرية وعددها 750 من أفراد حرس الحدود، مزودين بالمركبات والمروحيات، على امتداد المحور.

ان ما يحدث في محور صلاح الدين ليس نتيجة الانفصال من غزة. ان ظاهرة بناء الأنفاق واستعمالها لتهريب الوسائل القتالية والناس سادت ايضا في الايام التي سيطر فيها الجيش الاسرائيلي على قطاع غزة. ولكن يبدو أنه كعادتنا في مواجهة مشكلات كهذه، يشارك فيها أكثر من طرف واحد، نفضل أن نتجه الى الحل الأسهل ـ القاء التهمة الكاسحة على الطرف الثاني، أي مصر، بسبب العجز.

ان اسرائيل بطرحها المسؤولية على مصر بسبب عدم منع التهريبات، تُدخل نفسها في فخ. فمن جهة يزعم المصريون أنه حتى عندما سيطر الجيش الاسرائيلي على محور صلاح الدين وعلى القطاع كله لم ينجح في منع ظاهرة الأنفاق، ومن جهة اخرى، القوة المصرية المقامة اليوم في المحور نتيجة تفاوض طويل، حينما كانت اسرائيل هي التي أملت شروطا صارمة على الطرف المصري في كل ما يتعلق بحجم القوة، وانتشارها، وشكلها وتسلحها.

ان حل المشكلة المتفشية لحفر الأنفاق وتهريب الوسائل القتالية يقتضي علاجا إبداعيا كامنا في المشاركة مع المصريين، لا في اتهامهم. أولا، ينبغي فحص الوضع في الحدود الاسرائيلية ـ المصرية كوحدة واحدة لا تقسيمه الى مقاطع. إن الحدود، التي تمتد 270 مترا، تشكل مركزا لتهريب المخدرات والناس. لا تنجح هاتان الدولتان في التغلب عليها.

يجب ان يكون علاج المشكلة بواسطة التحادث والتعاون الاستراتيجي بين مصر واسرائيل. لمصر واسرائيل مصلحة عليا في الحفاظ على الأمن في الحدود المشتركة، وهو شيء ستنعكس آثاره ايضا على الوضع الأمني في سيناء، التي عانت في السنتين الأخيرتين عمليات ارهابية شديدة.

ان سوء الوضع الأمني في محور صلاح الدين يتم الى جانب جهود تقوم بها مصر لتعزيز سيطرتها في شبه جزيرة سيناء، وللعمل بصرامة في وجه الارهابيين وجهات جنائية في المنطقة. الخطوات التي تأخذ بها السلطات المصرية ليست مقيدة في أعمال ذات طابع عسكري فقط، بل تشتمل ايضا على مبادرات في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا مثلا تريد حكومة مصر ان تلغي مؤقتا القانون الذي يحظر بيع الاراضي والأملاك غير المنقولة الى الاجانب في سيناء، آملة أن تشجع الاستثمارات الاجنبية.

ينبغي ان نذكر انه قد ارتفعت في مصر مؤخرا اصوات تنتقد السلطة في القاهرة، بسبب موافقتها على «سيادة مختلة» في سيناء. القصد الى القيود التي يفرضها الملحق العسكري باتفاق السلام بين الدولتين على نشاط الجيش المصري في شبه الجزيرة. تم الاتفاق على هذا الملحق والتوقيع عليه قبل 27 سنة وهو يعبر عن الشروط العسكرية والأمنية التي ميزت آنذاك العلاقات بين الدولتين.

بعد قليل ستكون قد انقضت 30 سنة على زيارة رئيس مصر أنور السادات التاريخية للقدس. هذا هو وقت تعلم ضائقات الجانب المصري في سيناء والمبادرة الى حوار عسكري ـ أمني، يُبحث فيه امكان القيام بتنسيقات واصلاحات في انتشار قوات الجيش المصري في سيناء، على نحو يخدم المصالح الاستراتيجية للدولتين. لن تكون اسرائيل سوى رابحة من مبادرة كهذه.

يعقوب ستي
صحافي، كان في الماضي مستشارا اعلاميا في سفارة اسرائيل في القاهرة
(هآرتس) 2006/11/2

ايهود اولمرت

حسني مبارك

رئيسها غارق في كبريائه وغطرسته

ايران تأخذ التهديدات الاسرائيلية والامريكية على محمل الجد

■ محمود احمدي نجاد رفع عينيه عن كومة البريد الموضوعة على طاولته وأغرق وزير الاستخبارات الايراني بابتسامته، الذي جاء اليه لعرض آخر التقديرات حول التهديد الاسرائيلي واطلاعه عليها.

الوزير الذي اشتهر في منصبه السابق كنائب عام عندما عض صحافيا اصلاحيا ـ كان قلقا. «سيدي الرئيس، نحن نلاحظ تطورات خطيرة في النظام الصهيوني والتي ترتقي الى مستوى المجابهة».

أحمدي نجاد: «ما الذي تقصده؟».

وزير الاستخبارات: «رئيس وزراء الكيان الصهيوني، اهود اولمرت، اعتبر مشروعنا النووي تهديدا وجوديا، وقال ان اسرائيل لا تستطيع أن تُسلم بقدراتنا غير التقليدية. هو عيّن افيغدور ليبرمان وزيرا للشؤون الاستراتيجية، وهذا الوزير كان قد هدد في السابق بمهاجمة طهران، ويريد تدمير أحياء كاملة في غزة. عما قريب سيلتقي اولمرت مع بوش ويبدو انهما يخططان لشيء ما ضدنا».

نجاد: «حسنا، هل يوجد تأكيد لذلك من خلال الاستعدادات العسكرية، أم انها مجرد شعارات فارغة؟».

وزير الاستخبارات: «الصهاينة استغلوا حربهم ضد اخواننا في حزب الله حتى يحصلوا على قنابل ذكية من الامريكيين، وهذه القنابل قادرة على اختراق التحصينات وعلى تدمير منشآتنا النووية. هم عينوا قائد سلاح الجو عندهم، اليعيزر شكيدي، قائدا لقيادة الشأن الايراني حتى يقوم بتركيز وتنسيق التحضيرات العسكرية ضدنا. والآن قرروا زيادة الميزانية الأمنية بالمليارات من اجل الاستعداد ضدنا».

نجاد: «هل أخبرك بذلك جواسيس في تل ابيب؟».

وزير الاستخبارات: «لا، هذا ظهر من خلال وسائل الاعلام عندهم. يبدو ان أحدا ما هنا يريد إخافتنا أو أنهم أخذوا تهديداتك يا سيدي الرئيس بازالة اسرائيل عن الخارطة على محمل الجد».

نجاد: «ما الذي نعرفه عن اولمرت هذا؟ هل هو قادر على شن حرب ضدنا؟».

وزير الاستخبارات: «هو يقول ان ايران هي مشكلة عالمية وليست اسرائيلية، ويحاول تحريض الامريكيين ضدنا، ولكن حكومته في ضائقة وهو متهم بالفساد، وخطته السياسية انهارت، وقد يبحث عن المخرج من خلال مغامرة عسكرية. الحكومات الضعيفة عند الصهاينة تقوم بتوجيه ضربات قوية. مناحيم بيغن قصف مفاعل الكفرة العراقيين عندما أوشك على خسارة الانتخابات، واولمرت خرج الى الحرب في لبنان بسبب اختطاف جنديين».

نجاد: «ماذا يُعلمنا التاريخ؟».

وزير الاستخبارات: «في كل مرة تسلح فيها الجيش الصهيوني وتعاظمت قوته اندلعت حرب هجومية اسرائيلية في نهاية المطاف. في 1956 وفي 1967 وفي 1982، وعندما وعد الصهاينة بتقصير مدة الخدمة الالزامية اندلعت الحرب بمبادرة عربية في 1973، وفي عام 2000 وفي 2006، لذلك يتوجب متابعة ما يحدث في جيش الاحتلال الاسرائيلي بحرص شديد وخصوصا سلاح الجو واكتشاف ما يحدث في المحادثات التي تجري بين الصهاينة والامريكيين».

كمهندس اعتاد البحث عن حلول رياضية للمشاكل المطروحة أمامه، ضغط نجاد على وزيره لاعطائه تقديرا دقيقا: «فلنتحدث من خلال الأرقام يا غلام حسين أعطني نسبا مئوية واحتمالات لقيامهم بالهجوم».

الوزير فكر للحظة وأخذ يتلوى. «من الصعب علي أن أقول ذلك يا سيدي الرئيس. من الواضح لي فقط أن الوضع أخطر من أي وضع سابق، ومن المحظور أن نكون لامبالين إزاءه، من الأجدر بنا أن نتعلم من تجربتهم هم في حرب 1973 مع مصر حيث تجاهلوا المؤشرات التي كانت على الارض».

نجاد: «حسنا، حسنا، والآن قل لي ما الذي تريده؟».

وزير الاستخبارات: «ماذا تعني؟ أريد اضافة ميزانية وبكميات كبيرة».

الوف بن
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/11/2

«غيوم الخريف» عملية موضعية تؤكد حقيقة ان الجيش الاسرائيلي يتجول في القطاع

لا أمل في تسوية سياسية مع حماس في المستقبل واسرائيل تسير نحو مواجهة عسكرية واسعة النطاق في غزة

■ لا ينبغي أن نخطىء. فليست هذه «العملية الكبيرة». العملية التي بدأها الجيش الاسرائيلي أول امس في بيت حانون، لا تنتمي الى عائلة العمليات التي بحثها هذا الاسبوع المجلس الوزاري الامني.

فقد بحث المجلس في افكار لعلاج جذري لتعاظم قوة حماس، في وسائل كبح «فرقة الكوماندو» اياها ـ كما وصفها قائد المنطقة الجنوبية ـ التي تقيمها حماس في قطاع غزة. «العملية الكبيرة» ـ اذا ما صودق عليها وانطلقت على الدرب ـ ستكون عملية هجومية، لزمن طويل.

أما «غيوم الخريف»، التي تجري الان، فلا تزال تنتمي الى سلسلة العمليات الدفاعية حيال نار القسام. عملية كهذه يمكنها أن تكون متداخلة مع عملية اخرى، في جبهة اخرى، ضد الانفاق، او بتداخل مع عمليات جوية. المبدأ هو النشاط غير المتوقف، في محاولة لتأجيل النهاية وكسب الوقت حيال ما يبدو كتعاظم للقوى غير قابل للكبح. وهذه يفترض بها أن تكون اصبع الطفل الذي سد الثغرة في السد. ولكن فقط في الاساطير يمكن أن يمنع الطوفان باصبع واحد.

«غيوم الخريف» هي عملية موضعية، مع أهداف محدودة، لفترة زمنية محدودة. ولكنها خطوة اخرى في اتجاه حشد الجهد العسكري في قطاع غزة. ويجري الانتقال الان من جهود كتائبية في العمليات السابقة الى جهود لوائية. من عمليات في هامش المنطقة البلدية ينتقلون الى عمليات داخل المنطقة المأهولة. ينتقلون من البقاء لايام معدودة الى فترات زمنية اطول. ويدور الحديث عن عملية تدريجية، بطيئة، مدروسة، في ظل الحد الادنى من الاضرار للسكان المدنيين، وفي سياقها سيحاولون ضرب اكبر عدد ممكن من المسلحين، اعتقال اكبر عدد ممكن منهم للتحقيق، في محاولة للعثور على اكبر قدر ممكن من المختبرات او اماكن التخبئة للوسائل القتالية. هذه العملية لن توقف تماما نار القسام.

ومن جهة اخرى، فانها لن تؤدي الى تفجير كبير حيال حماس. ذلك أنه ليس لحماس في هذه اللحظة مصلحة في التصعيد. في هذه اللحظة، مستوى المقاومة في المنطقة، حيال هذه العملية، ليس عاليا. ولكن هذا يمكن ان يتغير.

لعملية من هذا النوع أثر «الاعتياد» أيضا. فهي تعود ـ سواء المنطقة أم القوات العسكرية ـ على حقيقة ان الجيش الاسرائيلي يتجول في القطاع، في كل مرة لفترة زمنية أطول ومع قوات أكبر. وفي هذه الاثناء، يجري الاعتياد على تقنيات قتالية في منطقة مبنية، وتدريب القادة، وفي هذه المناسبة يوجد ايضا تآكل معين في القوة العسكرية لمنظمات الارهاب في الجبهة، نشطاء يُقتلون، منشآت تُهدم والاستخبارات العسكرية تُراكم المزيد من المعلومات في أعقاب الاعتقالات.

في المنظور السياسي والعسكري الاسرائيلي: السبيل الى لبنان ثان في غزة يمر عبر افكار الهدنة لحماس. بحيث أنه لا أمل في تسوية سياسية ما مع حماس. وعليه، فنحن في مسيرة تدريجية نحو مواجهة عسكرية، واسعة النطاق، في غزة.

اليكس فيشمان
المراسل العسكري للصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/11/2

جنود الاحتلال الاسرائيلي ينقلون جثة زميلهم الذي قتل خلال اشتباكات مع مقاومين فلسطينيين في جنوب قطاع غزة

لانها من اثار ايام الانتداب البريطاني

يجب التخلص من محكمة العدل العليا في اسرائيل وطرح كثير من المسؤوليات التي تتحملها على اجهزة قضائية اخرى

■ نشهد في المدة الأخيرة كل يوم تقريبا أوامر لمحكمة العدل العليا لم نعرف مثلها من قبل: ستعلل الحكومة في غضون 15 يوما لماذا لن تُقام لجنة تحقيق رسمية، وسيعلل المستشار القضائي في غضون 5 ايام موقفه المتصل باستمرار ولاية الرئيس، وسيعلل المستشار القضائي في غضون 5 ايام لماذا لن ينشر الريبة في ليبرمان وغير ذلك.

ان محكمة العدل العليا اختراع اسرائيلي، وهي جهاز أول وأخير يمكن لكل مستأنف أن يصل فورا الى الجهاز الأعلى وأن يطلب أوامر، بغير نقاش قانوني سابق وبغير التحقيق مع الشهود، وكل شيء بناء على تصريحات، وبغير امكانية حقيقية لتحديد وقائع موضوعية وبغير حق الاستئناف.

مصدر هذه الظاهرة الفترة الانتدابية، حيث قررت السلطة البريطانية أن الاستئنافات على المندوب السامي تُبحث أمام جهاز مكون من قضاة بريطانيين، كونّوا الجهاز الأعلى، لكي لا يضطر الى مواجهة قضاة يهود وعرب، تولوا اعمالا في الاجهزة السفلى ايضا.

بقي هذا المبنى الغريب بعد اقامة الدولة الى هذا اليوم، على رغم أنه في بلدان اخرى في الامبراطورية البريطانية، حصلت على استقلالها لم يتم الحفاظ عليه.

ان اجراء البحث القضائي في محكمة العدل العليا يمنح السلطة امتيازا مهما ذا شأن، ويعود وبالاً على المواطن البسيط، الذي لا يستطيع بغير استمارات، وكشوف وثائق وتحقيقات مضادة، معتادة في اجراءات عادية، الوصول الى جذر الحقيقة في تصرف السلطة.

وهكذا بخلاف الانطباع الذي يمكن الحصول عليه من عناوين الصحف، التي تشغل نفسها ليل نهار بالاستئنافات العامة والسياسية ـ فان الكثرة الكبيرة من الاستئنافات (نحو 95 في المئة) ترفضها محكمة العدل العليا على إثر ذلك، ويخرج المواطن البسيط ويداه على رأسه.

لم ينجح المنطق في شأن الحاجة الى تخفيف العبء عن المحكمة العليا وإنزال الاستئنافات الى جهاز أدنى، كجهاز أول.

قبل نحو من عقد، في حزيران (يونيو) 1996، مثل الرئيس باراك أمام اللجنة العامة لمبنى المحاكم، لجنة أور، واعترف بأن المبنى الحالي لمحكمة العدل العليا موروث من فترة الانتداب، وأنه يجب اصلاحه. وعلى حسب قوله، يجب في غضون عشر سنين إنزال جميع الاستئنافات الى المحكمة اللوائية، كجهاز أول لمحكمة ادارية، وأن يصل الاستئناف عليها فقط الى المحكمة العليا. اعتقد الرئيس أن الجمهور سيستغرق عشر سنين ليُكيف نفسه مع المبنى الجديد.

بعد ذلك في وقت قريب، سُن قانون المحاكم الادارية، الذي أنزل الموضوعات الى المحكمة اللوائية، لكن المجالات التي أُنزلت محدودة في حجمها، ووزنها وأهميتها، ولم يحدث أي تغيير حقيقي. بقي الاجراء الانتدابي على حاله، وفي الايام الأخيرة يبلغ قمته بقصف السلطة بأوامر مختلفة وغريبة، وباستئنافات يضطر المستشار القضائي الى أن يعلن مرة تلو اخرى أنه لا يوجد لمحكمة العدل العليا صلاحية التدخل في موضوع النقاش.

يبدو أن الانشغال بموضوعات عامة وايديولوجية والانكشاف الاعلامي قد أصبحا في العقد الأخير مطمح قضاة المحكمة العليا، وليسوا مستعدين للتخلي عن القوة التي حازوها لانفسهم.

كان ينبغي أن تتحمل الحكومة المسؤولية المفروضة عليها ايضا في مجال مبنى جهاز القضاء ومصيره، وأن تهتم بجانب مسؤوليتها عن موضوعات اخرى بادخال شيء من الاتزان والغاء الموروث الانتدابي المتواصل، كما اقترح الرئيس المتقاعد باراك قبل ما يزيد على عشر سنين، مع ملائمة «الاختراع الاسرائيلي» لقانون الشعوب.

يرؤون باستنغر
عضو اللجنة المركزية لمكتب المحامين
(معاريف) 2006/11/2

التباين في الآراء بين المستويين السياسي والعسكري حول ضرورة شن عملية عسكرية واسعة النطاق في قطاع غزة تحول لجزء من صراع البقاء غير المشروع

■ التباينات المشروعة في الآراء بين المستويين السياسي والعسكري حول ضرورة شن عملية عسكرية واسعة النطاق في قطاع غزة تحولت الى جزء من صراع البقاء غير المشروع الذي يقوده اولئك الذين أداروا حرب لبنان الثانية. في الوضع الذي يكافح فيه رئيس هيئة الاركان دفاعا عن مكانته وحيث لم تُشطب امكانية تشكيل لجنة تحقيق رسمية من جدول الاعمال، وحيث تنشغل لجنة فينوغراد في ذروة عملية الفحص والتقصي للحرب – يصعب أن نفصل بين المناورات المغرضة والجدل الموضوعي، وبين الخطوات الضرورية وتلك التي تهدف الى الدعاية وكسب الرأي العام.

سلسلة التعيينات الجديدة في الجيش تشمل بعض القادة الذين يجري التحقيق في أدائهم. هؤلاء هم نفس الاشخاص الذين كان تعيينهم من قبل رئيس اركان جديد مسألة موضوعية نظريا. إلا أن التسرع والعجالة التي يجري فيها ذلك تشير الى وجود محاولة هنا لفرض الحقائق من اجل إسكات الانتقادات. الشعور بأن رئيس هيئة الاركان قد قام بعملية خاطفة سريعة من دون مصادقة وزير الدفاع يعكس وضعا من عدم الثقة في الاعتبارات التي تُحرك المسؤولين عن الحرب. تجنب استبدال رئيس هيئة الاركان هو الآن لا يبدو أفضل الأمريّين، وانما خوفا من فتح صندوق بندورا. الثناء الذي يُغدقه اولمرت عالنية على حلوتس نابع من الرغبة في إظهار الحرب على انها حرب منتصرة، بينما تظهر التحقيقات فشلا قياديا وتبرز الأدلة على أن قادة كثيرين ومن بينهم حلوتس، لم يدركوا أنهم موجودين في الحرب بالمرة.

بينما كانت الطائرات الاسرائيلية تحلق في سماء بيروت في يوم الاثنين صباحا، سواء بالنسبة لابراز القوة أو من اجل أهداف عسكرية ضرورية، قام رئيس هيئة الاركان ووزير الدفاع ورئيس الوزراء على الحدود الشمالية ولم يقتصدوا في اطلاق التصريحات حول رضاهم من نتائج الحرب. هم تحدثوا عن البطولة وعن استخلاص العبر والهدوء في الشمال ومحاسبة النفس والمعالجة المعمقة في اصلاح الأخطاء. من قبل اكتشاف الأخطاء يتفاخر أصحاب العلاقة بأنهم قد قوّموها. الانتقادات التي تتردد في غرف التحقيقات ومن جنود الاحتياط الذين يظهرون أمام لجنة الخارجية والأمن، أصبحت تهم العائلات الثكلى بصورة أساسية. هذه العائلات هي التي تطالب بتحمل المسؤولية وكأننا أمام مشكلة تتعلق بضحايا الحرب وليس بقضية تخص مواطني الدولة برمتهم.

المجلس الوزاري ضمن تركيبته الحربية وبعد ضم افيغدور ليبرمان، دُعي للمصادقة على عملية الجيش الاسرائيلي، بينما كانت العملية قد خرجت الى حيز العلن أو بدأت على الأقل. في هذه الحالة ايضا يصعب الاعتماد على اعتبارات القيادة. هل توجد حاجة أمنية فعلا لاعادة احتلال محور فيلادلفيا أو أن تكون القيادة العسكرية التي تصدعت مكانتها الاعتبارية منغمسة في البحث عن نجاح أو حرف الأنظار أو إسكات الانتقادات من خلال حشد الاجماع الوطني لعملية جديدة؟.

هذه اتهامات جديدة نابعة من ازمة الثقة ذاتها التي كان من الممكن أن تحل جزئيا على الأقل لو قامت القيادة باستبدال رئيس هيئة الاركان. الرسالة التي تنبعث من التعيينات حتى الآن ومن العملية الجارية في غزة هي ان الانتقادات تسقط على آذان صماء، وكل واحد يبحث عن مفر للتملص من المسؤولية عندما تحين الساعة من خلال الطرق المريحة له ومن دون صلة بالدولة.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/11/2

ضم باراك لفريق اولمرت لن يغير من وضع هذه القيادة الفاشلة

■ رئيس الوزراء ـ كما أُفيد على لسانه ـ معني بانضمام ايهود باراك الى حكومته. هو يُقدره جدا، بل وكان قد دعمه (ضد رفيقه في الحزب بنيامين نتنياهو) في حملته الانتخابية عام 1999. هناك تأييد حقيقي في وسائل الاعلام اذا حكمنا على الامور وفقا لردود الفعل الأولية فيها، ذلك لأن ايهود باراك هو قدرة أمنية قادرة على اعادة بناء الجيش.

خبر عودة باراك المتوقعة نشر في نفس اليوم الذي أُفيد فيه ان اثنين من قادة الفرق الاربعة الذين نجحوا في قيادة فرقهم بصورة كبيرة، سيبقون في مناصبهم، وسيوضع الاثنين الآخرين في مناصب بارزة اخرى. يتبين أن الجيش والجهاز المدني على حد سواء يعرفان كيف يُثيبان المنتصرين.

باراك اشترى عالمه كسياسي وقائد عسكري في عام 2000، كما نعلم، من خلال عملية الانسحاب المفاجئة التي أخرج فيها اسرائيل من المستنقع اللبناني الذي غرقت فيه طوال 18 عاما. الثناء الذي أُغدق عليه وعلى شجاعته ونظرته الاستراتيجية بعيدة المدى كان بلا حد. قالوا حينها أن البلاد ستهدأ وتستكين طوال اربعين عاما، وهذا ليس بسبب الحرب التي أنزلها على رأسنا مناحيم بيغن.

محللون وخبراء في الشؤون اللبنانية توقعوا ـ وباراك معهم ـ زوال حزب الله، ذلك لان قوته حسب رأيهم تقوم على المواجهة المتواصلة مع اسرائيل. لم يتأثر أحد أو ينفعل من مشاهدة المخابيء التي انشأها حزب الله على مسافة عشرات الأمتار من المنازل الاسرائيلية الشمالية، ومن المحاكمات التي أجراها لعناصر جيش لبنان الجنوبي وأبناء عائلاتهم. المهم أنهم لن يتجرأوا على التحرش باسرائيل بعد ان انطوت خلف حدودها. واذا فعلوا ـ قال باراك للمشككين ـ فسنرد عليهم بكل قوة. بعد ذلك القرار المقدام وصاحب الانجازات بعيدة المدى تجرأ حزب الله وأطلق النار وقصف وقام بمحاولات اختطاف، وأخيرا نجح ايضا في خطف وقتل جنود اسرائيليين. وما أن شاهد ياسر عرفات كيف يقوم باراك بمهاجمة حزب الله فهم مع من يتعامل، وشرع في حربه الارهابية. رغم حقيقة أن الاستخبارات توقعت هذه الحرب، إلا أن الجيش واصل استعداده للدفاع عن نفسه بصورة أساسية. هو لم ينجح في منع العمليات الانتحارية وكمائن الشوارع التي حصدت أرواح المئات. باراك، كما نذكر، كان حينئذ وزيرا للدفاع. ولما أنه من المحظور تقديم التنازلات للارهاب، كان باراك مستعدا في ذروة الهجمات الانتحارية للتنازل عن السيطرة على جبل الهيكل (الحرم) لعرفات ـ عمل بطولي حقيقي ـ والانسحاب من 96 في المئة من المناطق. كما أنه عارض بشدة استخدام الجيش في الاماكن التي يُعدون فيها العتاد للانتحاريين ويقومون بتدريبهم.

فقط بعد خسارته في الانتخابات بسنة ونصف دخل الجيش الاسرائيلي أخيرا الى معاقل الارهاب وتصادم بصورة جدية وناجحة مع المخربين. باراك، المبدع، الذي لم يؤثر منذ 2001 في صنع القرارات المركزية سيعود الآن لإثراء التفكير والاعمال الصحيحة لهذه الحكومة وللجيش.

اذا كان اولمرت يشعر أنه لا يستطيع تحمل عبء الدولة، فهو محق في شعوره هذا. كتفاه اللذان لم يحملا حمل لبنان سينهاران تماما حتى وإن كان باراك على يمينه، اذا اضطر لمواجهة سورية أو ايران أو الاثنتين معا. العدو يقول لنفسه بالتأكيد: اذا كان رئيس الوزراء وقيادة الدولة لم يعرفا كيف يتخذان القرارات الصحيحة في مواجهة قوة حزب الله الصغيرة، فلن يتمكنا بالتأكيد من تحمل الضغوط عند مواجهة مئات آلاف الجنود وآلاف الصواريخ المتطورة ومئات الطائرات وآلاف الدبابات. نفس الشيء يُقاس على اغلبية القيادة العسكرية الاسرائيلية العليا التي بقيت في مناصبها رغم خسارتها في الحرب. من الأجدر اذن استغلال اللحظة التي تقود فيها اسرائيل قيادة عسكرية ومدنية متدنية المستوى والقضاء على الكيان الصهيوني نهائيا. اذا تبدلت القيادات الحالية فقد تتغير حسابات العدو ودفاعيته. اجراء تغييرات على قيادة الحكومة والجيش قد يقنع العدو بأن اسرائيل لم تفقد ذكاءها ورغبتها في الوجود. من المهم أن يعرف هذا العدو أن اسرائيل لم تخسر أمام حزب الله وانما أمام نفسها. القيادة العسكرية هي المسؤولة عن البلبلة وعدم التخطيط ورداءة التنفيذ، وليس الجنود. هذه القيادة هي التي تسببت في اتخاذ قرارات غريبة عجيبة لم يكن لها مثيل في تاريخ الجيش الاسرائيلي وانعدام دفاعيته المهنية. ليست طائرات الجيش اللبناني هي التي حالت دون ايجاد طائراتنا لمرابض الكاتيوشا وتسببت في اخلاء شمال الدولة. الجيش الذي يفترض به أن يكون جيش الشعب فرط في 33 يوما بذلك الجزء من الشعب الذي يقطن على مدى الكاتيوشا.

القيادة السياسية التي تشمل اولمرت وباراك وعمير بيرتس وافيغدور ليبرمان لن تنقذنا مما نحن فيه، والقيادة العسكرية التي فشلت في حرب العصابات لن تتمكن من التصدي للجيوش الايرانية والسورية. على اسرائيل اذا كانت ترغب في الحياة أن تستبدل القيادة.

يسرائيل هرئيل
كاتب يميني ومُنظر المستوطنين
(هآرتس) 2006/11/2

الكثير من الاسرائيليين المتدينين ما زالوا ينكرون «القتل» ويعتبرونه «تعرضا لحياة» رابين فقط

■ تُعقد في هذه الايام في أنحاء البلاد مؤتمرات كثيرة تحاول تناول الطريقة التي واجه بها المجتمع الاسرائيلي مقتل رابين. احد الاسئلة التي لا يمكن الهرب منها، كيف واجه الجمهور المتدين القتل. يتبين ان جزءا من الجمهور المتدين اختار ببساطة طريق الانكار. لا يمكن التنكر للحقائق بالطبع، ولا يمكن التذاكي في التعامل معها. قُدم مثال على ذلك في المؤتمر الذي عُقد في جامعة بار ايلان، وشاركت فيه. شارك في المؤتمر بعض من مدرسي الجامعة، وقد عبروا عن مواجهة مستقيمة أليمة للاسئلة التي تصحب القتل. لكن أحد المشاركين في النقاش، من محرري صحيفة «مكور ريشون»، وهو شاب أنيق في مظهره، يضع على رأسه قبعة سوداء، اتخذ موقفا من الصعب ألا تُصاب بالذهول منه. زعم أولا أنه لم يكن هنا قتل ألبتة: كان ذلك تعرضا للحياة. واضح: كلمة «قتل» هي كلمة مشحونة ـ أما «تعرض للحياة» فهي مصطلح أقل شدة. اذا قتلنا شخصا ما ـ فمن الواضح أنه يموت، اذا «تعرضنا لحياته» ـ فلا يمكن ان نعرف، ربما يبقى على قيد الحياة، وربما لا، وربما يُجرح فقط.

مهما يكن الأمر، القاتل يخالف احدى الوصايا العشر ـ لكن كما تعرفون لم يقُل القائل «لا تتعرض للحياة»، بل عن ليس الحديث «عن مقتل رابين»، بل عن «التعرض لحياة رابين».

وثانيا، كان العمل («التعرض للحياة» ولم يكن، لا سمح الله، «قتلا») عملا سياسيا مجردا: لم تكن له جوانب دينية ألبتة. «لا توجد أية صلة»، كما زعم الناطق، بين الفعل والامور الدينية: هذا شأن سياسي «خالص». يبدو أن «حكم المطارد» وسائر المقالات والمواقف الدينية لم تكن ولم تُخلق. يسهُل جدا جدا ويريح الأمر من هو غير مستعد لمواجهة الجانب الاخلاقي الذي يصحب القتل. وثالثا ـ ولأن الأمر كذلك، فمن الواضح أنه لم يكن للفعل أي معنى يتصل بالجمهور المتدين. اذا لم تكن «أية علاقة» بين القاتل (العفو «المتعرض للحياة») وآرائه الدينية، فمن الواضح أنه لا يوجد للجمهور المتدين أي حاجة الى تناول الموضوع. حتى إن الجمهور المتدين ـ كما يحسب الناطق ـ نسي في جزء منه القضية.

كان أكثر الجمهور المتدين في البلاد قلقا للقتل، وأدرك كثيرون أخيار منه أنه يوجد مكان لمحاسبة النفس. التهمة بالطبع على القاتل فقط، لكن أدرك كثير من الجمهور المتدين أنه لا يمكن فصل عمل القتل عن اقوال قيلت باسم الدين في سياق الجدل في أعقاب اتفاقات اوسلو. يجب احترامهم وتقديرهم لاستقامتهم، وشجاعتهم ومسؤوليتهم الاخلاقية. يمكن ان تثور تشعريرتنا فقط من اقوال رجل «مكور ريشون» ـ وأن نأمل أن يكون قارءوه مستقيمين بما يكفي لئلا ينجروا الى هذه الحيل البغيضة. إن كرامة ديانة اسرائيل وميراثها الاخلاقي يقتضيان ذلك.

شلومو أفنيري
محاضر في الجامعة العبرية
(يديعوت احرونوت) 2006/11/2